

السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية

تمارس الخداع بادعائها وقف التعذيب

"تصاعد الإعتقالات في الضفة الغربية مع نهاية عام 2009

وارتفاع حالات التعذيب مؤشر خطير على تدهور

حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية"

AOHR CHAIRMAN

Arab Organisation for Human Rights in UK

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا



Date :09/03/2010

المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب 26 حزيران 1987

لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد "بالتعذيب" أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية له لا تخل هذه المادة بأي صك دولي أو تشريع وطني يتضمن أو يمكن أن يتضمن أحكاما ذات تطبيق أشمل.

قرير خاص: التعذيب في سجون السلطة الفلسطينية لا يزال مستمرا

AOHR

نناشد المجتمع الدولي

التدخل السريع لوقف القتل البطيء

زنازين باردة "ثلاجات للأحياء" بلا أغطية أو فراش



تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا



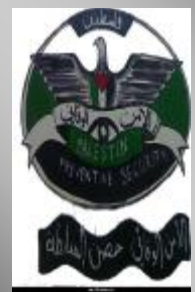
اللواء ماجد فرج مدير المخابرات العامة

تعاون أمريكي أوروبي إسرائيلي فلسطيني
في تعذيب وإذلال المواطنين الفلسطينيي



مكتب السي آي إيه في رام الله
والجنرال كيث دايتون رئيس

U.S. Security Coordinator
(USSC) for Israel and the
Palestinian Authority



اللواء زياد هب الريح مدير جهاز الأمن
الوقائي

السيد هنرك مالم كويست قائد بعثة
البوليس الأوروبية ومقرها رام الله



EUPOL COPPS



العميد نضال ابو نخان مدير
الإستخبارات العسكرية



جيش الدفاع الإسرائيلي

وجهاز المخابرات الداخلية (شبابك)



تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

مقدمة

بتاريخ 01-07-2009 أصدرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تقريرا مفصلا عن التعذيب في السجون السلطة الفلسطينية أوضحت فيه قيام أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية بممارسة التعذيب على نطاق واسع وبصورة منهجية طوال سنين عديدة في كل مراكز التوقيف المنتشرة في أراضي السلطة الفلسطينية، وبين التقرير أساليب التعذيب التي استخدمتها هذه الأجهزة أثناء الإعتقال والإستجواب أهمها الشبح بكل أنواعه، الضرب بالكوابل، تقطيع الأظافر، التعليق، الفلقة، الركل، السب والشتم والصعق بالكهرباء، في كل مراكز الإحتجاز، وقد أدى التعذيب إلى وفاة خمسة أشخاص هم "مجد البرغوثي-رام الله، محمد الحاج-جنين، كمال أبو طعيمة-الخليل، هيثم عمرو-الخليل، فادي حمادة-نابلس" ناهيك عن أعداد كبيرة من الأشخاص الذين أصيبوا بإعاقات دائمة، كما كشف التقرير عن قيام الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات غير مسبوقة أدت الى اعتقال آلاف المواطنين على خلفية سياسية خلال أشهر معدودة، كان للتقرير صدى كبيرا على الساحة الأوروبية سيما أن التقرير كشف عن مشاركة عملاء أوروبيين وأمريكيين في عمليات التعذيب وقيام هؤلاء بتدريب قوات الأمن الفلسطينية على مختلف تقنيات الإستجواب والإعتقال. في آب عام 2009 قام وفد برلماني أوروبي بزيارة الضفة الغربية والتقى كيث دايتون ونوابا من حركة حماس ودارت النقاشات حول التعذيب والدور الذي يمكن ان تلعبه دول الإتحاد الأوروبي لوقف التعذيب. وبتاريخ 17-12-2009 نشرت صحيفة الجارديان تقريرا مفصلا عن التعذيب في سجون السلطة ودور السي أي إيه في تعذيب الفلسطينيين على أيدي ضباط من أجهزة الأمن الوقائي والمخابرات العامة وكشفت الجاردين أن السي أي إيه تعتبر هذين الجهازين تابعين لها.

في كانون الثاني عام 2010 نشرت وكالة أسوشيتد برس تقريرا عن حال المعتقلين في سجون السلطة الفلسطينية وادعت الوكالة بناء على مقابلتها بعض المعتقلين السياسيين ومنظمات حقوقية أن التعذيب الذي استمر منهجيا طوال سنتين توقف، وقال السجناء للوكالة إن السياسة الجديدة تجاههم تم إبلاغهم بها خلال زيارة رجل إلى السجن في أكتوبر/ تشرين الأول 2009 عرف عن نفسه بأنه مستشار للرئيس محمود عباس، ولم يسمح لأسوشيتد برس بالوصول إلى مناطق الاستجواب.

و صرح د سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني للوكالة أن "43 من الضباط سجنوا أو طردوا من الخدمة أو خفضت رتبهم لإساءة معاملتهم السجناء". وفي وقت سابق قال عدنان الضميري الناطق باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية أن رئيس الوزراء أصدر تعليمات لقادة الأجهزة الأمنية بوقف التعذيب وأضاف أن فياض أبلغ قادة الأجهزة أن "استخدام التعذيب محرم، وأن القوة بالأخلاق وليس بالعصا، وكل من يثبت تورطه من الضباط أو الأفراد أو القادة في أي عملية تعذيب سيحاكم بمحكمة علنية". وأشار الضميري إلى طرد 91 فردا من بين 483 ضابطا وفردا عرضوا في السنة الأخيرة على المحاكم التأديبية على خلفية قضايا تجاوز قانون الانضباط وآداب المهنة أقدم عليها أفراد في قوى الأمن. وفي تعليقه على تقرير الوكالة قال أمين سر المجلس التشريعي النائب د. محمود الرمحي "التعذيب توقف بعد تقارير قوية في وسائل الإعلام الأجنبية وتهديدات من قبل منظمات حقوق الإنسان برفع دعوى قضائية ضد مسؤولين في السلطة الفلسطينية". لكن النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني السيد

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

محمد مطلق أبو جحيشة قال "أن أجهزة أمن الضفة لازالت تمارس العنف ضد المعتقلين، وأن ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن توقف التعذيب في سجون الضفة الغربية هو كلام عار عن الصحة فلازالت هناك شهادات وتقارير تصل إلى اليوم وتثبت غير ذلك"، وطالب "بعدم الإنجرار" وراء تقارير لا تتحرى الدقة. وبتاريخ 2010-2-7 صرح الرمحي أن "التعذيب في سجون الضفة لم يتوقف بل اتخذ أشكالاً جديدة من بينها سحب الفراش والغطاء من المعتقل عوضاً عن إغراق الزنازين بالمياه واحتجاز المعتقلين فيها انفرادياً لعدة شهور". وفي شهادات لأهالي المعتقلين وللمعتقلين أفرج عنهم حصلت عليها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أكدت أن سوء المعاملة والتعذيب على أيدي أجهزة الأمن لا زالت مستمرة وإن ارتفاع وتيرة التعذيب مرتبطة بالظروف الميدانية ومزاجية أفراد الأجهزة الأمنية.

أساليب التعذيب: قامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بالتحقيق في مزاعم مسؤولي السلطة الفلسطينية القائله بوقف التعذيب في سجونها في أواخر أيلول عام 2009 وتمكنت المنظمة من الحصول على معلومات مؤكدة تفيد بأن الأجهزة الأمنية لم تتوقف لحظة واحدة عن ممارسة التعذيب فلا زالت الأجهزة الامنية تستخدم التعذيب ومن أهم أساليب التعذيب التي تستخدم اليوم على نطاق واسع:

- الحرمان من النوم لفترات طويلة باستخدام أساليب مختلفة.
- العزل الإنفرادي للمعتقل ولمدة قد تتجاوز ستة شهور في زنزانه لا تتجاوز مساحتها 90سم عرضاً و180سم طولاً.
- تعذيب المعتقلين نفسياً وتوجيه السباب والشتم .
- الحرمان من زيارة الأهل والمحامي.
- الثلاجة:يتم تجريد المعتقلين من الأغطية والفراش إلا في قليل من الأحيان بحسب ما يراه السجان إن أراد أن يخفف عن المعتقل بضع ساعات ثم يعود ويأخذ هذا الفراش، وفي كثير من الأحيان يقوم السجانين بإغراق الزنازين بالمياه، ليبقى المعتقل واقفا في زنزانه دون راحة وتبين الحالات أدناه التي تم توثيقها أن هذا الأسلوب هو الأخطر على حياة المعتقل.

شهادات:

- المواطن م.د والذي أعتقل في شهر آب 2009 وتعرض للتعذيب القاسي والعنيف لحين صدور قرار ما يسمى بوقف التعذيب حيث سحب منه الغطاء والفراش مدة تجاوزت 60 يوماً.
- المواطن ح.ج والذي اعتقل في شهر آب 2009 وتعرض للتعذيب القاسي والعنيف حتى صدور قرار وقف التعذيب حيث سحب منه الغطاء والفراش مدة تجاوزت 30 يوماً.
- المواطن ج.م والذي اعتقل في شهر آب 2009 وتعرض للتعذيب القاسي والعنيف حتى صدور قرار ما يسمى بوقف العذيب حيث سحب منه الغطاء والفراش مدة تجاوزت 30 يوم.
- المواطن م.ب والذي اعتقل في شهر نيسان 2009 وتعرض للتعذيب القاسي والعنيف وأفرج عنه في نهاية شهر آب، ثم أعيد اعتقاله في نهاية شهر أيلول، حيث سحب منه الغطاء والفراش مدة تجاوزت 20 يوم.
- المواطن خ.ع الذي اعتقل في شهر تموز 2009 وتعرض للتعذيب القاسي والعنيف من شبح وتعليق وضرب مبرح. لحين البدء بتنفيذ قرار ما يسمى بوقف التعذيب بتاريخ 2009/10/1 حيث بدأ معه أسلوب سحب الفراش والغطاء ليبقى في زنزانه أكثر من 50 يوم دون فراش أو غطاء مما اضطره لإستخدام حذائه للنوم عليه.

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

الشبح والضرب المبرح لا زال مستمرا: روت عضو المجلس التشريعي الفلسطيني برام الله د. مريم صالح بعد سريان قرار وقف التعذيب، أنها شاهدت بأمر عينها وبحكم جوارها لمقر المخابرات العامة أحد المعتقلين مشبوح للأعلى بطريقة عنيفة وعار حيث كان أفراد من جهاز الأمن يضربونه بعنف رغم أنه كان فاقداً للوعي.

ويؤكد العديد ممن جمعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا شهاداتهم استمرار هذا النوع من التعذيب. يقول م.س البالغ من العمر 23 "أن التعذيب بالشبح بوضعيته المختلفة، الفلقة والضرب بخراطيم المياه لا زال مستمرا".

روى المعتقل م.ج تعرضه للضرب والتعذيب الشديد فور استدعائه للمقابلته حيث مكث تحت التعذيب لعدة أيام في السجن ثم أفرج عنه ومن ثم أعيد اعتقاله .

وقال أن "أن بعض السجناء يبدأون وريدياتهم بإخراج المساجين إلى كاريديورات الشبح ويعصبون عيونهم ويشبحونهم إلى الحائط ويتم ضربهم بالكوابل والعصي".

عائلة المعتقل ر.ق أكدت تعرضه للتعذيب الشديد والشبح المتواصل منذ لحظة اعتقاله بتاريخ 3-2-2010 ، يذكر أن ق كان معتقلا لدى الإحتلال واعتقل سابقا لدى أجهزة امن السلطة الفلسطينية.

ع.ح تعرض للإعتقال في سجون الإحتلال عدة مرات واعتقل لدى الأجهزة الأمنية عذب وضرب وشبح لمدة أشهر كان يضرب بمسطره حديدية على أصابعه وعندما كان يصرخ يا الله يقول له المعتدون "قلنا لك يا ع أن ربك اغلقنا عليه في جارور المكتب".

المعتقل غ.س تعرض للإعتقال مرات عديدة في سجون الإحتلال واعتقل في سجون السلطة الفلسطينية حيث شبح للخلف مرفوعا من كتفيه معصوب العينين يرتدي بقدمه اليمنى فرجة حذاء واليسرى بدون حذاء ووضع بين كتفيه ثقل يزن 10 كيلو غرام بقي مشبوحا لمدة سبعة أيام، هذا بالإضافة الى السب والضرب.

قضية: يروي شهود عيان كيف قامت الأجهزة الامنية بتعذب وإهانة أساتذة الجامعات الذين لا يكادون يخرجون من سجون الإحتلال حتى يتم اعتقالهم من قبل الأجهزة الأمنية أو بالعكس ويتكرر المشهد مرات عديدة، وقد روى شهود عيان كيف عذب البرفسور خ.س ومنتفت لحيته وضرب وشبح وشتم، وكذلك البرفسور ن.ع الذي ضرب وشبح وأهين أمام بعض طلبته المعتقلين، وكذلك الدكتور ع.و الذي ضرب وشتم ولم يغفر له تقدمه في السن. ويتكرر الأمر مع الدكتور غ.خ حيث قام جهاز الامن الوقائي بعد الإفراج عنه من سجون الإحتلال بأربعة أيام باعتقاله واثناء التحقيق قال له أحد أفراد الأمن "هنا في الوقائي ما في كبير هنا فقط سين وجيم أسأل وتجيب وهنا ما في إشي اسمه قانون وغير قانون هون ما في إلا أن تجيب على ما نريد ومن دون مراوغة ولا تقول والله ولا قسما بالله فنحن في التحقيق لا نؤمن إلا بالورق وأنت رجل كبير وبتقول عن نفسك دكتور بذك تكون محترم...ملفك لدينا طوله متران وبالقانون وقبل أن تعرف أنت موقوف على ذمة القضاء العسكري وانت موقوف لمدة ستة شهور يعني توقيف قانوني يا دكتور القانون". ولا زال الدكتور ع معتقلا يتعرض للإهانات والتعذيب ويعيش في زنزانه بلا أغطية أو فراش.

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

استمرار الإعتقالات على نطاق واسع: في الفترة الواقعة بين تشرين الأول عام 2009 إلى بدايات آذار 2010 تم تسجيل أكثر من 900 حالة اعتقال ففي شهر كانون أول 2009 وخلال أيام تم اعتقال أكثر من 500 شخص واستدعاء أكثر من 1000 شخص للمقابلة من قبل مختلف الأجهزة الأمنية، وفي شهر شباط حتى بداية آذار 2010 تم رصد أكثر من 170 حالة اعتقال (انظر الملحق رقم-1)، ومعظم هؤلاء المعتقلين ممن قضوا زهرة شبابهم في سجون الإحتلال ومنهم من اعتقل في مرات عديدة على يد أجهزة الأمن الفلسطينية وعذب تعذيباً شديداً، وقد طالت هذه الاعتقالات كل شرائح المجتمع الطالب الجامعي، الأستاذ الجامعي، المهندس، المحامي، الطبيب، وجهاء الإصلاح، كبار السن، وبعض النساء والقصر. لا حرمة لبيت أو جامعة أو مدرسة أو حي أو مشفى حيث تقوم فرق المداهمة باللبسة مدنية وعسكرية باقتحام المنازل بعد منتصف الليل أو تقوم بخطف المواطنين من أماكن عملهم أو أماكن دراستهم في وضح النهار، يتم الإعتقال بصوره قاسية يتخللها السباب والضرب وفي كثير من الأحيان يتم تفتيش منازل المعتقلين وقلبها رأساً على عقب وإثر عمليات التفتيش تفتقد العائلة أشياء ثمينه أو نفود. لا تقوم قوة المداهمة بإبراز مذكرة اعتقال أو شرح أسباب الإعتقال أو تلاوة حقوق المعتقل لحظة اعتقاله، وبعد مضي 24 ساعة على الإعتقال لا يتم عرض المعتقلين أمام المحكمة المختصة للتمديد ويخضع المعتقل للتعذيب والاستجواب لحظة اعتقاله وتمتد فترات التحقيق طول الليل والنهار دون أن يسمح للمعتقل باستدعاء محاميه. ويقدر العدد الكلي في سجون السلطة اليوم أكثر من 700 معتقل، فقد يفرج عن المعتقل لكي يعاد اعتقاله مرة أخرى من قبل جهاز أمني آخر أو من قبل قوات الإحتلال في إطار التنسيق الأمني.

قضية: داهمت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية في نابلس صبيحة يوم 2010/02/07 منزل المعتقل لدى الإحتلال أحمد نبهان صقر "أبو بصير" واعتقلت زوجته ليلى صقر "أم بصير"، وأكد شهود عيان مقربين من الأسرة أن أجهزة أمن السلطة حاصرت المنزل وطالبت أولادها بتسليمهم أهمهم، وبعد رفضهم لذلك وحدث عدة مشادات مع الأسرة تمكنت أجهزة الأمن من اعتقال ليلى وإجبارها على الركوب في إحدى جيبات الأجهزة بعد رفض طلب من ابنها أن يقوم هو بتوصيلها لمقر أجهزة الأمن وأصر على ركوبها في الجيب. وكانت الأجهزة الأمنية قد استدعت ليلى قبل عدة أيام ورفضت أن تذهب لمقر الأجهزة وتدخل وجهاء المدينة لوقف طلب الإستدعاء لكن دون جدوى. لم تراع أجهزة أمن السلطة ظروف ليلى العائلية حيث أنها ترعى أبناءها في غياب الوالد وهي أم جريح أصيب أكثر من أربعة مرات على أيدي جنود الإحتلال، أدخل في مرتين منها غرفة العناية المركزة وأعلن في إحداها عن موته سريرياً، وقد تعافى محمد وبعثت فيه الحياة من جديد، وهي أيضاً والدة نور الدين الذي توفي وهو في ريعان الشباب في العشرين من عمره. يذكر أن زوجها الأسير أحمد نبهان صقر "أبو بصير" أمضى قرابة العشرة أعوام في سجون الإحتلال، وكان قد اعتقل أيضاً في سجون السلطة لأكثر من سنتين ونصف من 1-10-1997 ولغاية تاريخ 15-3-2000.

قضية: بتاريخ 21-2-2010 اقتحمت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية قريتي قبيا و بدرس غرب مدينة رام الله، وقاموا بنصب حواجز في كل الطرقات وشنوا بعدها حملة مدامات واسعة طالبت العشرات من منازل أبناء القرينتين، وقد أكد شهود عيان كثر أن عناصر الأجهزة اعتدوا على عشرات المواطنين بالهراوات واعتدوا على النساء والشيوخ بالسباب والشتائم، وتخلل عمليات الدهم التي شنتها الأجهزة عمليات سرقة ومصادرة للحواسيب الشخصية والكتب الدينية والجامعية والكثير من المقتنيات الخاصة. كما تم اقتحام مجلس قروي قبيا وتكسير محتوياته ومصادرة أجهزة الحواسيب والكثير من الوثائق، يذكر أن قوات الإحتلال كانت قد اعتقلت رئيس المجلس البلدي عبد الحافظ غيطان قبل أسبوعين وهو أسير محرر أمضى في سجون الإحتلال ما يزيد على الخمس سنوات وتم استدعاؤه عدة

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

مرات لدى أجهزة امن السلطة.وأفاد عدد من المعتقلين الذين أفرج عنهم تعرضهم للضرب المبرح والشبح والشم.

قضية: بتاريخ 17-2-2010 اعتقلت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية المهندس ث. ح بعد استدعائه للمقابلة، علماً أن ث كان قد تلقى استدعاءين للمقابلة أحدهما من سلطات الاحتلال وآخر من أجهزة أمن السلطة في نفس الموعد، فبعد عودته من مركز عتصيون حيث قابل مسؤول المخابرات الإسرائيلية ذهب لمقابلة مخابرات السلطة حيث تم اعتقاله، وكان ث أمضى خمس سنوات في الاعتقال لدى سلطات الاحتلال أربعة منها أمضاها في الاعتقال الإداري وهو معتقل سابق لدى أجهزة أمن السلطة.

قضية: اعتقل الطالب ب.ك بتاريخ 3-1-2010 على يد أجهزة امن السلطة ومنذ لحظة اعتقاله وضع في زنزانه إنفرادية، كان ب قد اعتقل لدى سلطات الاحتلال حيث تعرض لتعذيب عنيف في مركز تحقيق المسكوبية من قبل ضباط المخابرات الإسرائيليين مما أدى إلى كسر في ظهره، وكانت مخابرات رام الله قد اعتقلت ب بعد الإفراج عنه من وقائي بيتونيا بعد احتجازه شهراً كاملاً حيث كان هناك مع والده الذي أفرج عنه قبل أسبوع بكفالة مالية .

إنذار مسبق بالإعتقال: اعتادت الأجهزة الأمنية لكي تزيد من معاناة العائلات التي لها أبناء في سجون الاحتلال ومع قرب الإفراج عنهم أن توجه إنذاراً لهذه العائلات بضرورة تسليم أنفسهم لحظة الإفراج عنهم، وفي بعض الحالات تقوم الأجهزة الامنية بانتظار المعتقلين على مداخل المدن أو القرى التي يسكن بها المعتقلون المفرج عنهم ومن امثلة الحالات التي جرى توثيقها إنذار كل من عائلة المعتقل ع.ع.ي وعائلة المعتقل ع.م.

قضية: رياض النادي من مواليد مخيم عين بيت الماء بتاريخ 4-6-1974 متزوج وله ستة أطفال وكان قد اعتقل سابقاً من قبل أجهزة أمن السلطة الفلسطينية لمدة سبعة شهور واعتقل ثلاث مرات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، اقتطع السجن خلالها حوالي سبعة أعوام من عمره.اعتقل رياض النادي من قبل سلطات الاحتلال يوم 6-8-2007 حيث حول إلى الاعتقال الإداري حتى تاريخ الإفراج عنه يوم 25-2-2010 بعد أن أمضى حوالي ثلاثين شهراً، وبعد أقل من أسبوع من الإفراج قامت الأجهزة الأمنية باعتقاله بعد محاولته الإختفاء في مدينة رام الله . خلال اعتقاله تعرضت العائلة الى ملاحقة ومداهمة من قبل أجهزة امن السلطة الفلسطينية عدة مرات حيث لاحقت شقيقه عبد القادر الذي اعتقالته قوات الاحتلال وحكمت عليه لمدة خمسة عشر شهراً أمضاها في سجن مجدو والنقب، وفور الإفراج عنه حاولت الأجهزة الأمنية اعتقاله مرة أخرى إلا أنه استطاع الإفلات والاختفاء عن الأنظار. على مدار السنتين الماضيتين داهمت الأجهزة الأمنية منزل النادي في مخيم عين بيت الماء وعبثت بمحتوياته ودمرتها وروعت أطفال الأسير رياض في كثير من الأحيان قامت الأجهزة باعتقال زوجته التي تركت خلفها أطفالها الستة والذي لم يبلغ أكبرهم سناً الخمسة عشر عاماً، ولم تراخ الأجهزة الأمنية الحالة الإنسانية وغياب الزوج والشقيق في سجون الاحتلال وقد أخضعت زوجة النادي للتحقيق، وأمام هذه الحالة أصيبت والدة النادي المربية مريم النادي " أم رياض " بنوبة قلبية حادة فارقت على أثرها الحياة يوم 11-5-2008 عن عمر يناهز 65 عاماً وهي مدرسه خدمت مدة ثلاثين عاماً من التدريس في مدرسة بنات مخيم عين بيت الماء التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ولم يتمكن رياض وشقيقه عبد القادر من إلقاء نظرة الوداع عليها .ومع اقتراب تاريخ الإفراج عن رياض ازداد وعيد الأجهزة الامنية للعائلة وضرورة ان يقوم رياض بتسليم نفسه، لكن بعد الإفراج عنه اختفى رياض عن

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

الأنظار إلا أنه الاجهزة الامنية تمكنت من اعتقاله بعد أقل من أسبوع في رام الله وتم تحويله إلى مقر المخابرات العامة قبل أن يتم نقله إلى سجن جنيد للتحقيق معه.

الأجهزة التي تمارس التعذيب : إن الأجهزة التي تقوم بالتعذيب على نطاق واسع هي جهاز الأمن الوقائي،المخابرات العامة،الإستخبارات العسكرية، ويتبع لهذه الأجهزة مراكز توقيف وتحقيق في كل محافظات الضفة الغربية فـجهاز الأمن الوقائي يتبع له 10 مراكز توقيف،في كل محافظة يوجد مركز رئيس للتحقيق ويتم الإشراف على هذه المراكز من قبل إدارة الجهاز العامة في رام الله،أما جهاز المخابرات العامة فبلغ عدد مراكز التوقيف التابعه له 11 مركزا حيث يوجد مركز رئيس للتحقيق في كل محافظه باستثناء أريحا التي يوجد فيها مركز للتحقيق والتوقيف ويتم الإشراف على هذه المراكز من قبل جهاز المخابرات في رام الله.وهناك مراكز احتجاز تابعه للإستخبارات العسكرية منتشرة في كل المحافظات.

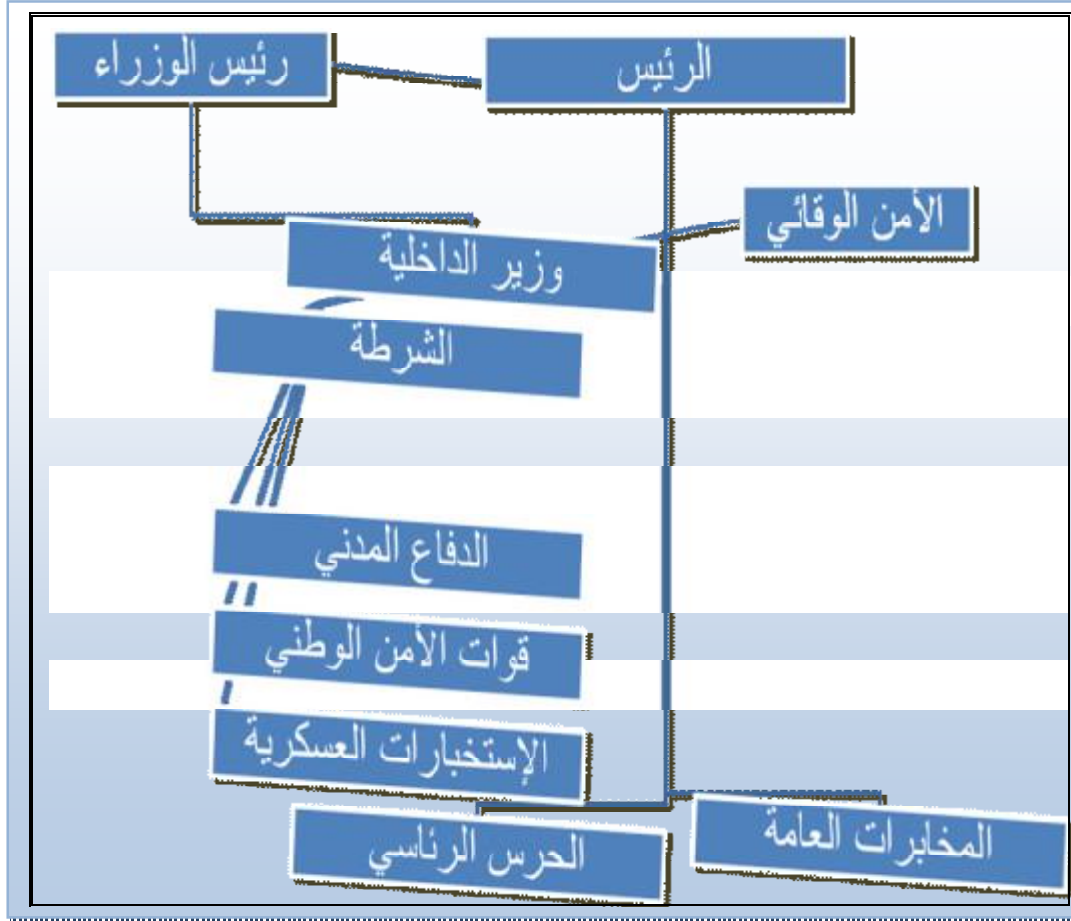
إن مراكز الإحتجاز التابعه للاجهزة الامنية تشترك في أمر واحد وهو أنها تعمل خارج إطار القانون،فبموجب القوانين السارية فإن مراكز الإصلاح والتاهيل هي الاماكن الوحيدة التي يجوز فيها احتجاز المعتقلين إضافة إلى ذلك فإن هذه المراكز لا تخضع لأي رقابه قضائية .

من الناحية الإدارية والتنظيمية فإن جهاز المخابرات العامة والأمن الوقائي وأمن الرئاسة تتبع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس،أما جهاز الاستخبارات العسكرية وقوات الأمن الوطني وجهاز الشرطة فهي تتبع لوزارة الداخلية وهذه الأخيره تنسق مع جهاز الأمن الوقائي في شؤون الأمن الداخلي وهي تخضع من الناحية التنظيمية لسلطة رئيس الوزراء الفلسطيني.

الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية: أنشئت بمبادرة من رئيس المخابرات العامة السابق اللواء "توفيق الطيراوي"، وبدأ العمل ببناؤها عام 1998م، وصدر لهذه الغاية مرسوم رئاسي بتاريخ 2006/09/10، وسجلت في وزارة الداخلية تحت رقم "1" بتاريخ 2006/11/20 وافتتحها الرئيس محمود عباس رسمياً بتاريخ 2007/9/20، يرأس مجلس أمنائها اللواء توفيق الطيراوي.تقوم هذه الكلية برفد الاجهزة الامنية وجهاز الشرطة بالكادر البشري الذي يتم تدريبه على مختلف التقنيات الأمنية النظرية والعملية وقد أثبتت الحقائق والوقائع أن هؤلاء الخريجين الذين يلتحقون بالأجهزة الامنية يتحولون إلى أدوات لاعتقال وتعذيب المواطنين الفلسطيني، ويلاحظ من المساقات التي تدرس في الكلية أن مادة حقوق الإنسان هامشية حيث يتم التركيز على المسائل الأمنية التي تهدد وجود السلطة وكيفية معالجتها.

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

شكل يوضح التسلسل الإداري للأجهزة الأمنية



دعم وإشراف أمريكي :

بعد تأسيس السلطة الفلسطينية في أواسط عام 1990 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية دعما لأجهزة أمن السلطة وأنشطتها في "مكافحة الإرهاب" وبعد وفاة السيد ياسر عرفات في عام 2004 وانتخاب محمود عباس كرئيس للسلطة الفلسطينية في بداية عام 2005 قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإنشاء مكتب التعاون الأمريكي الفلسطيني الإسرائيلي لشؤون الأمن.

في تشرين الثاني عام 2005 عين الجنرال كيث دايتون رئيسا لهذا المكتب للمساعدة في إعادة تشكيل وتسليح وتدريب أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، وبمساعدة القسم الدولي لتطبيق القانون في الإدارة الأمريكية تم في حزيران عام 2009 تدريب حوالي 400 عنصر أمن في حرس الرئاسة وكذلك 2200 عنصر أمن للأجهزة الامنية وقد اجريت كافة التدريبات في مركز التدريب الدولي للبوليس قرب عمان في الأردن. لقد تم اختيار المتدربين من العناصر الشابة الجديدة بعد فحص دقيق في سجلاتها حيث يتم مقارنة هذه الأسماء بقاعدة بيانات في واشنطن وكذلك مع قاعدة بيانات جهاز المخابرات الإسرائيلي

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

الشيخ بيت وكل من تثبت ان له علاقه بأنشطة ضد إسرائيل يتم استبعاد، وعلما مع نهاية شهر آذار عام 2008 تم استبعاد أكثر من 6000 عنصر من أجهزة الأمن على خلفية علاقتهم بأنشطة ضد إسرائيل. وفي هذا الإطار تقول وزارة الخارجية الأمريكية "المجندين المحتملين (الأسماء) يتم فحصها من خلال قواعد بيانات مختلفة في مكان الوظيفة وفي واشنطن من أجل كشف علاقات مع منظمات إرهابية وخرق لحقوق الإنسان (هذا النظام يدعى تعديلات أيجي للفحص) إذا وجدت وزارة الخارجية أدلة هامه ان عناصر من أجهزة الأمن وحرس الرئاسة مرشحة للتدريب ارتكبت خروقات لحقوق الإنسان أو على علاقة مع منظمات إرهابية فإن هذه العناصر تستثنى من التدريب. كما يتم فحص الأسماء من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلي (المعروف بالشاباك) و الشرطة الإسرائيلية والحكومة الأردنية، والسلطة الفلسطينية ليتم استبعادها إذا تبين أن لها تاريخ إجرامي أو خلفيات إرهابية ووفقا لمصدر رسمي غربي فإن أقل من 4.4% تم استبعادهم. والعمر الذي يتم اختياره للتجنيد هو بين 20 إلى 22 عاما."

جدول يبين دعم الولايات المتحدة لأجهزة امن السلطة من عام 2007-2009 (الأرقام مليون دولار أمريكي)

*الجدول لا يتضمن 100 مليون دولار اقترنت لعام 2010.

موضوع الدعم	2007	2008	2009	المجموع
تدريب قوات الأمن	28.6	12	78.1	118.7
معدات أمنية	22.6	13	37	72.6
إنشاءات أمنية	18.6	-	49.4	68
وزارة الداخلية	6	-	7.5	13.5
معبر رفح الحدودي	-	-	3	3
نظام العدالة الجنائية	-	-	2	2
برنامج إداري	10.6	-	7	17.6

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

دعم أوروبي :

بدأت بعثة البوليس الأوروبية عملها في أراضي السلطة الفلسطينية في الأول من كانون الثاني عام 2006 (انظر الملحق -2-) وبتأسيسها اليوم السويدي هنريك مالم كويست ومهامها الأساسية المعلنه تدريب وإمداد أجهزة الأمن الفلسطينية بالتقنيات الامنية الحديثة والأدوات اللازمة لحفظ الأمن في أراضي السلطة الفلسطينية وبناء أجهزة الشرطة وأماكن الاحتجاز وتزويد المقار الأمنية بأحدث المعدات وبناء وترميم السجون ورفع مستوى أداء الشرطة المهني في التعامل مع القضايا الجنائية بإقامة دورات مشتركة مع الجانب الإسرائيلي وتفيد التقديرات أنه منذ حزيران عام 2008 قدم الإتحاد الأوروبي ما يقارب 47 مليون دولار صرفت على برامج تطوير الشرطة ونظام العدالة الجنائية، إلا أن هذه البعثة لم تحقق أي شي من هذه الأهداف على صعيد العدالة الجنائية فالشكاوى والتقارير المتعلقة بالنظام الجنائي الفلسطيني وجهاز الشرطة تؤكد أن هذه المنظومة أبعد ما تكون عن المعايير الدنيا التي يجب توافرها في جهاز عداله هدفه الأساسي خدمة المجتمع، فالسجون تعاني من الإكتظاظ ولا تتوافر فيها المعايير الدولية من الناحية الصحية والغذائية، كما أن تعامل رجال الشرطة مع المعتقلين لا يتوافق مع معايير حقوق الإنسان من حيث استخدام التعذيب كوسيلة أساسية أثناء الإستجواب، والأهم من ذلك أن جهاز الشرطة يعتبر داعم أساسي للأجهزة الأمنية في المدهامات والاعتقالات الليلية حيث يقوم باستخدام القوة ضد المواطنين بالضرب ووتوجيه السباب والشتم لأهالي المعتقلين وفي بعض الأحيان تستخدم القوة المميته بإطلاق النار دون أي اعتبار للقوانين المحليه أو الدوليه، كما أن المحاكم التي تعتبر العمود الفقري لنظام العدالة تم تعطيلها وتطويعها خدمة لأجندات الأجهزة الأمنية. إن تدهور حقوق الإنسان على أيدي اجهزة الشرطة يضع علامة استفهام على حقيقة مهمة هذه البعثة التي تتوارد تقارير ومعلومات عن اشتراكها في عمليات اعتقال واستجواب معتقلين سياسيين وان هدفها الأساسي ربط جهاز الشرطة الفلسطيني بنظيره الإسرائيلي عبر مؤتمرات ودورات تدريبية مشتركة.

القضاء الفلسطيني:

تقوم الأجهزة الأمنية بالتحايل على أحكام المحاكم القاضية بالإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين، حيث تقوم هذه الاجهزة فعلا بالإفراج عن المعتقل ثم تقوم باعتقاله بتوجيه تهمة أخرى أو تقوم بالإفراج عنه ويقوم جهاز أمن آخر باعتقاله على باب السجن أو تقوم بالإفراج عنه وبعد يوم أو يومين يستدعى نفس الشخص للمقابلة ويتم احتجازه مما يعني عمليا تفرغ أمر الإفراج من محتواه والتلاعب بأحكام سلطات قضائية من الناحية النظرية يعتبر خرق أوامرها جريمه يعاقب عليه القانون وفقا لنص المادة 106 من القانون الأساسي "الاحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمه يعاقب عليها بالحبس والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفا عاما أو مكلفا بخدمة عامة". إن عملية التلاعب والتحايل على أحكام القضاء تشمل كل درجات المحاكم بما فيها المحكمة العليا، وقد قامت هذه المحكمة بإصدار عشرات القرارات القاضية بالإفراج عن المعتقلين إلا أن أحكامها لم تحترم ولم تنفذ وتم إحالة المفرج عنهم للقضاء العسكري.

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

تطويع للقضاء:

إن عدم احترام قرارات أعلى هيئة قضائية يعني تطويع القضاء الفلسطيني خدمة لأهداف الأجهزة الأمنية وفي سبيل ذلك وإمعانا في الالتفاف على قرارات المحكمة العليا تم استخدام القضاء العسكري للحكم على مدنيين لا اختصاص له بمواجهتهم لأن هذه الأحكام نهائية وغير قابله للطعن أمام المحكمة العليا. إن المحاكم العسكرية والتي لا اختصاص لها إلا بعناصر الأجهزة العسكرية باتت اليوم تصدر الأحكام بحق المواطنين المدنيين جزافاً دون السماح لهم بالدفاع عن أنفسهم في مواجهة تهم تقوم المحكمة بطرحها كيفما اتفق، فهي تصدر اليوم أحكامها من أول جلسة بحق المعتقلين. إن هذه الأحكام التي تصدرها المحاكم العسكرية بحق المدنيين بموجب قانون العقوبات الثوري لعام 1979 غير قانونية إذ لا اختصاص لهذه المحاكم بمواجهة المدنيين وفقاً لأحكام القانون الاساسي المادة 101 الفقرة 2،" تنشأ المحاكم العسكرية بقوانين خاصة، وليس لهذه المحاكم أي اختصاص أو ولاية خارج نطاق الشأن العسكري".

كما أن المحاكم المدنية باتت اليوم توجه تهمة غسل الأموال وتقديم الدعم لمليشيات خارجة عن القانون حيث تعامل المواطنين المتهمين بمقاومة الإحتلال كمجرمين جنائيين، فكل مواطن توجه له هذه التهمة يبقى محتجزاً إلى أن تقرر الأجهزة الأمنية إطلاق صراحه، وبالتالي يبقى المعتقل محتجزاً على ذمة التحقيق مدة قد تصل ستة شهور ومن ثم يصدر قراراً بالإفراج عن المعتقل بكفالة مالية باهظة تصل إلى عشرة آلاف دينار أردني ما يقارب "14 ألف دولار".

وهنا لا بد لنا من التأكيد على أنه وبالرغم من تساوق هذه المحاكم مع الأجهزة الأمنية إلا أن الأجهزة الأمنية لا تنفذ قرارات هذه المحاكم في حال لم تتوافق مع ما تريده فقد تضطر المحكمة إلى إصدار قرار بالإفراج في بعض الحالات، كما في حالة المواطن خ.ب الذي أصدرت المحكمة المدنية بحقه قراراً بالإفراج ودفع كفالة مالية مقدارها عشرة آلاف دينار إلا أن جهاز الأمن الوقائي قد أعاد اختطافه بعد دقائق من الإفراج عنه وأودع الزنازين في ظروف قاسية جداً، وهذا المواطن كان أسيراً في سجون الإحتلال ولم يمضي على خروجه سوى أيام إلى أن تم اعتقاله من قبل الأجهزة الأمنية والحالات المشابهه لهذا المواطن عديده.

أمثله على بعض الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا والقاضية بالإفراج عن المعتقلين ولم تنفذ:

- 20-12-2009 قرار بالإفراج عن المواطن عدنان شومان معتقل لدى المخابرات العامة
- 15-12-2009 قرار بالإفراج عن المواطن عاطف رباح معتقل لدى المخابرات العامة
- 20-12-2009 قرار بالإفراج عن المواطن محمد بيطار موقوف لدى المخابرات العامة
- 21-12-2009 قرار بالإفراج عن المواطن عيسى صالح موقوف لدى المخابرات العامة
- 18-10-2009 قرار بالإفراج عن وليد موسى حامد حسين معتقل لدى الأمن الوقائي
- 14-10-2009 قرار بالإفراج عن جودة دغر معتقل لدى جهاز الاستخبارات العسكرية

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

2009-11-22 قرار بالإفراج عن بهجت يامين معتقل لدى الإستخبارات العسكرية
2009-10-26 قرار بالإفراج عن نائل دويك والموقوف لدى المخابرات العامة

وحتى لحظة إعداد هذا التقرير وصلتنا حالات صدر بحقها قرارات إفراج من محكمة العدل العليا لم تنفذ منهم فادي حمد رئيس مجلس الطلبة السابق في جامعة بيرزيت و البراء يوسف كفاية أحد قادة الكتل الطلابية في بيرزيت وكل من أحمد شعبان أبو كويك و إياد السراج و سيف القاضي و نادي نصر .

أمثله على بعض الأحكام العسكرية بحق مواطنين مدنيين:

- الحكم على الصحفي ساري عرابي من رافات رام الله بالسجن مدة ثلاثة سنوات .
- الحكم على كل من عباس قرعان، وحمزة عبدو، وتيسير عمران مدة ثلاث سنوات بتهمة تشكيل خطر على أمن السلطة.
- الحكم على غسان جرار بالسجن 7 شهور بتهمة حيازة 163.5 يورو كانت موجودة بحوزته .
- الحكم على عبد الحكيم القدح بالسجن مدة عام .
- الحكم على علاء حسونة بالسجن لأربع سنوات ونصف، يذكر أن حسونة هو أحد المبعدين الى قطاع غزة بداية الانتفاضة وأسير محرر ومعتقل لدى الاجهزة الامنية منذ ما يزيد عن عام ونصف، وكان قد أصيب بجراح متوسطة في قدمه بعد أن أطلق عناصر من الأمن عليه النار عليه قبل عامين.
- الحكم على راغب عليوي بالسجن لعامين، يذكر أن عليوي أمضى قرابة الثلاث سنوات في سجون الاحتلال ومعتقل لدى الأجهزة الامنية لمدة تزيد عن 14 شهراً.
- الحكم على علاء السركجي بالسجن مدة عام ونصف، يذكر أن السركجي أمضى قرابة العام في سجون الأجهزة الامنية.
- الحكم على أمجد زامل بالسجن لعام ونصف، يذكر أن زامل هو أحد المبعدين الى مرج الزهور وأسير محرر واعتقل عدة مرات على يد الاجهزة الأمنية.
- الحكم على مأمون عاشور بالسجن لمدة عامين، يذكر أن عاشور أمضى قرابة العام في سجون الأجهزة الامنية ويعاني من إصابة في قدمه.
- الحكم على غانم سوايمة بالسجن عام ونصف، يذكر أن سوايمة أسير محرر وأحد المبعدين إلى غزة وكان قد اعتقل عدة مرات لدى الأجهزة الامنية وأمضى قرابة العام ونصف في سجونهم.
- الحكم على طارق أبو زيد بالسجن عام ونصف، يذكر أن أبو زيد مراسل فضائية الأقصى في شمال الضفة وأسير محرر .
- الحكم على عصام شبيطة بالسجن لمدة عام
- الحكم على محمد أبو عمشة بالسجن لمدة عامين.
- الحكم على المحاضر في جامعة النجاح الوطنية الدكتور غسان خالد بالسجن مدة سبعة شهور، يذكر أن الدكتور غسان معتقل لدى الأجهزة الامنية منذ أكثر من شهرين وأسير محرر أمضى سنتين في الاعتقال الإداري.
- الحكم على أمجد يوسف عواد بالسجن لثلاث سنوات.
- الحكم على أحمد باسم الخراز بالسجن لثلاث سنوات.
- الحكم على محمد باننا لثمانية أشهر.
- الحكم على عيسى دباس بالسجن لثمانية أشهر.

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

إن ما ذكر سابقا مجرد أمثله على أحكام صدرت خلال شهر فبراير-آذار 2010 وهناك المئات من المعتقلين الذين ينتظرون المثل أمام المحاكم العسكرية في ظل السياسة الجديدة التي تنتهجها الأجهزة الأمنية للالتفاف على أحكام المحاكم النظامية وقواعد القانون الأساسي التي توجب احترام إجراءات التقاضي وعدالتها ونزاهتها.

خلاصة ومطالب:

بعد مضي ثلاث سنوات على ممارسة التعذيب المنهجي في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية اعترفت الحكومة الفلسطينية والأجهزة الأمنية بممارسة التعذيب عبر إعلانها عن وقف ممارسة التعذيب والإعتراف بإحالة العشرات ممن مارسوا التعذيب على القضاء. وإن عندنا بالذاكرة إلى الوراء نرى كيف كانت الأجهزة الإعلامية في السلطة الفلسطينية تنكر حدوث عمليات التعذيب في سجونها.

واليوم بعد اعتراف السلطة الفلسطينية بوجود التعذيب وإعلانها عن وقفه يتبين لنا أن التعذيب لا زال مستمرا عبر وسائل لا تقل وحشية عما سبق وإن إعلان الناطق الرسمي باسم الأجهزة الامنية ورئيس الوزراء الفلسطيني عن وقف التعذيب ما هو إلا خداع تمارسه السلطة الفلسطينية في مواجهة العالم أجمع الذي أفزعه التقارير الواردة من أراضي السلطة الفلسطينية والتي كشفت عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على مدى سنين.

لقد تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا سلوك الأجهزة الامنية بعد إعلان السلطة الفلسطينية وقف التعذيب في سجونها في بداية أكتوبر عام 2009 وتبين ان حالات الإعتقال وصلت منذ ذلك التاريخ إلى أكثر من 900 حالة حتى بداية آذار 2010، وأثناء عملية الإعتقال تعرض أهل المعتقل والمعتقل نفسه للضرب والشتم وسرقة الأشياء الثمينه أثناء التفتيش ناهيك ان قوة المداهمة لا تقوم بسرد التهم التي بسببها تم الإعتقال ولا يتم إبراز أي مذكرات توقيف، ومنذ لحظة الإعتقال يخضع المعتقل للإستجواب وبعد مرور 24 ساعه على الاعتقال لا يعرض المعتقل على قاضيه الطبيعي حتى يفهم التهم الموجهه له ويتعرض أثناء استجوابه لأساليب حديثه من التعذيب أهمها "الثلاجة" حيث يوضع المعتقل في زنازين باردة وفي كثير من الأحيان عاريا.

لقد طالعت عمليات الإعتقال مؤخرا النساء والرجال من مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، طلاب، عمال، معلمين، أطباء، مهندسين، أساتذة جامعات ومحامين والمؤلم أن الغالبية العظمى من هؤلاء المعتقلين قضى سنين طويله في سجون الإحتلال الإسرائيلي بل وأكثر من ذلك يتم تبادل الأدوار بين الأجهزة الامنية وقوات الإحتلال الإسرائيلي حيث من يتم الإفراج عنه من قبل قوات الإحتلال تعتقله أجهزة الأمن الفلسطينية ومن تفرج عنه هذه الأجهزة تعتقله قوات الإحتلال في استمرار لما أسميناه سياسة الباب الدوار.

إن تغول الأجهزة الأمنية على حقوق المواطنين أدى إلى شلل الأجهزة القضائية وانعدام رقابتها على ما تقوم به من انتهاكات يومية بحق المواطنين حيث قامت هذه الأجهزة بتطويع أجهزة القضاء للعمل وفق أجندتها الخاصة فعطلت سير المحاكمات العادلة وتحدثت الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا التي أصدرت عشرات القرارات القاضية بالإفراج عن المعتقلين وإعادة الحقوق المغتصبة إلى أصحابها

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

وابتدعت نظاما خاصا يتوافق مع ما تقوم به من انتهاكات فقامت بإحالة المدنيين على المحاكم العسكرية فأصدرت هذه المحاكم أحكاما قاسية على المعتقلين فاقت الأربع سنوات ،حيث تم رصد أكثر من أربعين حكما عسكريا صدرت بين كانون أول 2010 إلى منتصف شباط 2010 وهناك المئات من المعتقلين الذين ينتظرون دورهم للمثول أمام هذه المحاكم.

لقد أصبحت الضفة الغربية مركزا لأنشطة استخبارية تهدف الى إذلال المواطن الفلسطيني وحرمانه من الحق في عيش كريم ،فبالإضافة الى ما تمارسه أجهزة أمن السلطة الفلسطينية ممثلة بالإستخبارات العسكرية،المخابرات العامة والأمن الوقائي هناك عملاء من السي آي إيه ومدربين من الإتحاد الاوربي يقدمون الدعم للارزم لهذه الأجهزة،وكذلك هناك دول إقليمية مثل الأردن ومصر وعلى وجه الخصوص الأردن التي دربت المئات من عناصر الأجهزة الأمنية ،وإضافة إلى كل ذلك يأتي دور الإحتلال وجهاز مخابراته(الشين بيت) الذي يدمر البيوت ويجرف الأراضي ويفرض الحصار ويبني المستوطنات ويهجر المواطنين ويستبيح القدس والمقدسات ويعتقل ويقتل ويعذب.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أمام هذا الواقع المأساوي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة كانت قد أصدرت عدة تقارير وبيانات عن حال حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية وأرسلت برسائل إلى الإتحاد الاوروبي وأعضاء البرلمان في دول الإتحاد الاوروبي والمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي للتدخل السريع ووقف التدهور الحاصل في أوضاع حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية.

كما تم إرسال رسائل خاصة الى السيد رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض للسماح لوفد من المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا لزيارة السجون ومراكز الإعتقال في أراضي السلطة الفلسطينية إلا أنه لم يصلنا أي رد على هذه المراسلات(انظر الملحق رقم-3).

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تعتبر أن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية تحت الإحتلال وانه محمي بموجب اتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي ذات العلاقة وأن أي اعتداء على أي حق من حقوقه وخصوصا الحق في الحياة والحرية والسلامة الجسدية يعتبر خرقا للقانون الدولي.

إن سلطات الإحتلال الإسرائيلي تقوم يوميا بعشرات الإنتهكات بحق المواطن الفلسطيني من قتل واعتقال وتعذيب ومصادرة للأراضي وهدم للمنازل،وكذلك تقوم أجهزة امن السلطة الفلسطينية متناغمة مع هذه الإجراءات بالإعتقال والتعذيب والإعتداء على المؤسسات المدنية والحريات العامة في تبادل واضح للأدوار الهدف منه ضرب الروح المعنوية للشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعه في سبيل الحرية وحق تقرير المصير.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن التعاون الأمني الفلسطيني مع السلطات الإسرائيلية وصل حدا لا يمكن تخيله على حساب كرامة وحياة وحرية المواطن الفلسطيني.إن أجهزة أمن السلطة الفلسطينية بقيادة دايتون وبدعم عملاء من الإتحاد الاوروبي والسي آي إيه تقوم بتنفيذ أجنداث وسياسات إسرائيلية خالصة حولت حياة المواطنين إلى جحيم مطبق.

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن الضفة الغربية أصبحت منطلقا لأنشطة استخباراتية خارجية يتم من خلالها تقديم الدعم المعلوماتي واللوجستي لأجهزة أمنية خارجية من أجل تنفيذ عمليات قذرة ضد المقاومين الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن ملف انتهاكات حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية قيد المتابعة الحثيثة مع صناع القرار في دول الإتحاد الأوروبي وان هذا الملف سيأخذ منحى أكثر تقدما بتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات للقضاء الدولي.

ويعتبر اللواء ماجد فرج مدير المخابرات العامة، العميد نضال أبو دخان مسؤول جهاز الاستخبارات العسكرية واللواء زياد هب الريح رئيس جهاز الأمن الوقائي مسؤولون بشكل مباشر عن اعتقال المواطنين الفلسطينيين وتعذيبهم في مراكز تقع خارج رقابة القانون.

كما يعتبر كل ضابط أو جندي مهما دنت رتبته أو علت ينفذ امر تعذيب أو اعتقال غير قانوني مسؤولا عن أفعاله بوصفه مرتكب جرائم ضد الإنسانية ولا يعفيه التذرع بأنه ينفذ أوامر القيادة العليا.

إن السيد الرئيس محمود عباس بوصفه رئيسا للسلطة ومسؤولا مسؤولية مباشرة عن أعمال موظفيها وعن جهاز المخابرات العامة والأمن الوقائي إذ أنهما يأتوران بأمره يعتبر مسؤولا عن انتهاكات هذه الأجهزة الجسيمة التي ترتكب بحق المواطنين الفلسطينيين.

إن الحكومة الأردنية تعتبر مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أجهزة أمن السلطة الفلسطينية حيث تقوم هذه الحكومة بتدريب عناصر هذه الأجهزة على كافة التكتيكات الأمنية وإمداد هذه الأجهزة بالمعدات اللازمة، وعلى الحكومة الأردنية التوقف فورا عن تدريب عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أنها تتابع ملف الإعتقال والتعذيب لحظة بلحظة في سجون السلطة الفلسطينية وان إعلان السلطة وقف التعذيب انطوى على خداع للفت انظار العالم عن حقيقة ما يجري في مراكز الإعتقال .

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو السيد لويس أوكامبو مدعي عام محكمة الجنايات الدولية إلى التحرك فورا والإدعاء على من ضاعف معاناة المواطنين الفلسطينيين تحت الإحتلال سواء بالإعتقال، التعذيب، انتهاك الكرامة أو القتل باعتبار أن هذه الجرائم جرائم ضد الإنسانية وأفعالا تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة تدخل في اختصاص المحكمة.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو السيد عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية والسيد أكمل الدين إحسان أوغلو أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي الى كسر حاجز الصمت الذي التزمه طويلا إزاء انتهاكات أجهزة أمن السلطة الفلسطينية ضد المواطن الفلسطيني والتحرك الفوري لوقف معاناة المعتقلين وأهاليهم.

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو الإتحاد الاوروبي إلى وقف الدعم المقدم للأجهزة الأمنية إلى ان يتم حلها وتوحيدها في جهاز شرطي واحد يقوم على خدمة المواطن الفلسطيني لا أجنادات أخرى. كما تدعو رئاسة الإتحاد الاوروبي إلى تشكيل لجنة قانونية من خبراء ومختصين في مجال حقوق الإنسان للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في أراضي السلطة الفلسطينية والعمل الجاد لوقف التعذيب والاعتقالات. كما تدعو المنظمة إلى سحب بعثة البوليس الأوربية من أراضي السلطة الفلسطينية.

كما تدعو المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا الرئيس أوباما الى سحب الجنرال كيث دايتون وبعثة السي أي إيه من أراضي السلطة الفلسطينية وتقديم المتورطين بانتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة.

ملحق رقم-1- جدول يبين المعتقلين من شباط-آذار 2010

نابلس		
ملاحظات	تاريخ الإبلاغ عن الإعتقال	الإسم
اسير سابق امضى سبع سنوات في سجون الإحتلال	2010/02/27	سنان محمد أحمد أبو عايش
	2010/02/25	أحمد البنا عسيده
شقيق الشهيد نصر الدين عسيده	2010/02/25	عاصم عسيده
طالب	2010/02/22	حازم عوني غانم
محاضر في جامعة النجاح ومعتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/21	مصطفى الشنار
طالب ومعتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/21	جبر فايز الجيعان
صحفي ومعتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/20	عبد الغني سمارة
المستشار القانوني لمكتب نواب الحركة الإسلامية	2010/02/13	الحامي مراد عزام
	2010/02/9	فراس الزبيدي
	2010/02/9	خالد الصفدي
	2010/02/9	نور الصفدي
	2010/02/8	سامر أبو شعيب
	2010/02/8	أشرف غازي عواد
طالب	2010/02/8	معاذ قواريق

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

طالب	2010/02/8	عامر المصري
معتقل سابق لدى الأجهزة الامنية	210/02/8	زياد هوش
زوجة الاسير احمد صقر	2010/02/07	ليلى صقر
	2010/02/07	محمد حمدان عموري
طالب اعتقل سابقا لدى الإحتلال ولدى الاجهزة الامنية	2010/02/07	عماد عواد الشولي
	2010/02/05	راسم صالح
طالب	2010/02/03	حاتم يوسف
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/03/4	رياض النادي
	2010/01/05	عبدالحكيم القدح
محاضر في جامعة النجاح	2010/1/1	غسان خالد
	2010/3/05	مهدي حدادة
اعتقل بتاريخ 2010/02/22 لدى نفس الأجهزة	21/03/05	محمد الجيطان
معلم	2010/03/04	علاء الظاهر
	2010/03/3	محمد عبد الرزاق بني عودة
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/03/03	راغب بدر
طالب و معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/3/01	عبدالرحمن اشيتة
		أحمد محمد الحيح
رام الله		
ملاحظات	تاريخ الإبلاغ عن الإعتقال	الإسم
	2010/02/25	هاني سعيد دار عاصي
ابن الشهيد سليمان	2010/2/23	إيهاب سليمان غيطان
طالب في جامعة بيرزيت	2010/02/23	أمير أبو عرام
	معتقل منذ ثلاث شهور	خالد حسن

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

	2010/02/22	خليل الحج حسن عوض
معتقل سابق لدى الإحتلال وطالب جامعي	2010/02/21	مصعب بسام غيطان
معتقل سابق لدى الإحتلال وطالب جامعي	2010/02/21	بهاء عبد الحلیم الأجرى
طالب وشقيق بهاء	2010/02/21	مصعب عبد الحلیم الأجرى
سكرتير مجلس بلدية قبيا	2010/02/21	يوسف حسن العيسى
طالب ومعتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/21	مصطفى عطا بدر
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/20	أشرف أحمد عاصي
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/2/17	رامي نبيل موسى
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/2/17	معتز بهجت موسى
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/2/17	عرفات يوسف عاصي
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/2/17	بكر رباح عاصي
قضى اربع سنوات في سجون الإحتلال	2010/02/17	موسى نعمان عاصي
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/17	راسم عباس عاصي
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/02/15	عبد الحلیم ثابت
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/02/15	أحمد نوح شلش
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/02/15	عوض طه المصري
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/02/15	عبد الرحمن قدح
طل ومعتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/02/15	معاد زياد مشعل
والد معاد وعضو مجلس بلدية سلواد	2010/02/12	زياد مشعل
طالب ومعتقل سابق	2010/02/15	أحمد صالح العاروري
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/02/11	محمد حامد
	2010/02/9	أيمن سمير
	2010/02/9	أيمن حامد
	2010/02/9	فايز حامد
	2010/02/9	أشرف حماد
	2010/02/9	طلعت حامد

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

	2010/02/9	جهاد حامد
	2010/02/9	إبراهيم حامد
	2010/02/9	بهاء حامد
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/05	أحمد سميح شتات
طالب	2010/02/5	محمد شريتح
أمضى عشر سنوات في سجون الإحتلال	2010/02/04	خالد أبوالبها
شقيق النائب المقدسي في المجلس التشريعي أحمد عطون	2010/03/03	جهاد عطون
		عبد الله حامد
		خليل حامد
		لؤي حامد
طولكرم		
ملاحظات	تاريخ الإبلاغ عن الإعتقال	الإسم
طالب في جامعة القدس المفتوحة	2010/03/1	يزيد أبو دية
		راند قوزح
معلم	20010/03/2	بسام أبو زينة
	2010/03/2	بسام العاصي
طالب في جامعة النجاح	2010/02/27	أسعد زياد شديد
معتقل سابق	2010/02/22	مرعب فريد أبو سعدة
	2010/02/20	صبحي الخطيب
طالب في جامعة النجاح	2010/02/15	أنس رداد
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/02/8	سفيان استيته
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/02/8	عاصم أبو دية
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/02/8	تامر سكر

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

	2010/02/7	رائد قوزح
معتقل سابق لدى الأجهزة الأمنية	2010/02/03	علي تقي
	2010/02/03	فوزي ساق الله
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/03/4	عدنان الحصري
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/3/4	عدنان رجا شبراوي
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/03/4	ابراهيم محمود حنون
	2010/03/04	معتصم الأعرج
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال		أحمد نخيلي
الخليل		
ملاحظات	تاريخ الإبلاغ عن الإعتقال	الإسم
أمضى 16 سنة في سجون الإحتلال	2010/02/3	جمال العواودة
أمضى 6 سنوات في سجون الإحتلال	2010/02/24	حسين عمرو
معتقل سابق في سجون الإحتلال	2010/02/24	عبد الجليل علي
معلم	2010/02/24	زهير حروب
معلم	2010/02/24	باسل دودين
قضى 5 سنوات في سجون الإحتلال	2010/02/17	ثائر إبراهيم حلايقة
	2010/02/22	إسماعيل الخلايلة
	2010/2/15	ماجد كوستيرو
	2010/02/15	نضال شاور
طالب	2010/02/9	أيهم جرابعة
طالب	2010/02/9	عبد الله مناصرة
طالب	2010/02/9	سامر المصري
طالب	2010/03/5	معاوية تيسير المنتشة
معلم	2010/03/03	جهاد سليمان امواس
موظف في الجمعية الإسلامية	2010/03/1	غسان القواسمة

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

جنين		
ملاحظات	تاريخ الإبلاغ عن الإعتقال	الإسم
أمضى 5 سنوات في سجون الاحتلال ومريض بالقلب	2010/2/23	ناصر زكارنة
شقيق محمد الحاج الذي توفي جراء التعذيب في سجون السلطة وعبد الباسط اعتقل فور الإفراج عنه بعد قضائه مدة أربع سنوات في سجون الاحتلال	منذ شهور	عبد الباسط الحاج
	2010/2/13	عبد الله ربحي كميل
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/13	إبراهيم أبو الرب
شقيق عبد الباسط ومحمد	منذ شهور	محيي الدين الحاج
قضى عشر سنوات في سجون الاحتلال	معتقل منذ أشهر	فيصل سباعنة
مؤن	2010/02/16	محمود قواصنة
شقيق الشهيد فادي ونجل الاسير زياد وهو معتقل سابق لدى الاجهزة الامنية	2010/02/07	ثائر الفاخوري
طالب	2010/2/07	أكرم أبو ريان
معتقل سابق لدى الأجهزة الأمنية	2010/02/05	عبد الرحمن عودة
شقيق الشهيد محمد الحاج	2010/02/03	مصطفى عبد اللطيف الحاج
طالب	2010/02/03	خالد محمد الحاج
	2010/02/03	ضرغام القرم
	2010/02/03	محمد ضرغام القرم
	2010/02/03	بسام ضرغام القرم
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/03/3	فارس سباعنة
	2010/03/2	ياسر أبو معلا
قليلية		
ملاحظات	تاريخ الإبلاغ عن الإعتقال	الإسم

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

	2010/02/26	إبراهيم راجح نوفل
	2010/02/26	شمس الدين منصور
	2009/12/26	عمار صويلح
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/2/25	سعد حماد
طالب في جامعة بيرزيت	2010/2/25	أمير الحروب
شقيق الشهيد صالح صوي	2010/02/23	ابراهيم صوي
شقيق المعتقل ابراهيم والشهيد صالح	معتقل منذ أشهر	قاسم صوي
شقيق المعتقل ابراهيم والشهيد صالح	معتقل منذ أشهر	موسى صوي
	2010/2/23	جاسر عناية
شقيق جاسر عناية	معتقل منذ أكثر من عامين	ياسر عناية
اعتقل أكثر من مره	2010/2/24	وليد حوتري
اعتقل أكثر من مره	2010/02/24	أمجد نبيل نوفل
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/24	بشير نوفل
	2010/02/24	أحمد ملحم
	2010/02/24	محمد الحوراني
أمضى 6 سنوات في سجون الإحتلال	2010/02/22	أيوب يوسف أحمد
	2010/02/22	صلاح برهم
معتقل سابق لدى الإحتلال ولدى السلطة	2010/02/21	مجاهد نوفل
معتقل سابق لدى الإحتلال ولدى السلطة	2010/02/21	سمير أبو عذبة
معتقل سابق لدى الإحتلال ولدى السلطة	2010/02/21	يوسف عناية
معتقل سابق لدى الإحتلال ولدى السلطة	2010/02/21	أحمد ملحم
معتقل سابق لدى قوات الإحتلال والسلطة	2010/02/16	إبراهيم دحمس
طالب ومعتقل سابق لدى قوات الإحتلال	2010/2/16	عماد مراعبة
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/02/7	محمد فؤاد هلال
	2010/02/05	ساهر أبو عصب

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

	2010/02/05	همام الشنطي
	2010/02/05	شهاب أبو صالح
	2010/02/05	محمد حمودة
	2010/02/05	أسعد أبو صالح
	2010/02/05	ميسرة عفانة
	2010/02/05	محمد سوياتي
	2010/03/03	حسام بشير داوود
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/01/20	عبد الله محمود عاصي
معتقل سابق لدى الأجهزة الأمنية	2010/01/1	أحمد عمر
		أحمد نور ابراهيم
		عبدالله خليل نوفل
معتقل سابق لدى الإحتلال ومعتقل لعدم مرآت لدى الاجهزة الامنية وشقيق الشهيد عبد الرحمن	2010/03/04	ياسر حماد
سلفيت		
ملاحظات	تاريخ الإبلاغ عن الإعتقال	الإسم
معتقل سابق	2010/02/22	خالد موقدي
معتقل سابق	2010/02/22	محمد صبري موقدي
رئيس بلدية جماعين وفصل من عمله	2010/02/20	عزت زيتاوي
معتقل سابق لدى السلطة	2010/02/20	جمعه رمضان
قضى اربع سنوات في سجون الإحتلال	2010/02/17	عبد اللطيف خضر سوندك
	2010/02/17	نائل حماد
	2010/02/17	فراس عوده
	2010/03/03	زكريا مصطفى شتات

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

	2010/03/3	أيمن عزيز
بيت لحم		
ملاحظات	تاريخ الإبلاغ عن الإعتقال	الإسم
معتقل سابق لدى الإحتلال	2010/2/22	فهد شحادة الوحش
	2010/2/21	صهيب العصا
معتقل سابق لدى أجهزة أمن السلطة	2010/02/9	حسام أبو دية

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

رسالة مفتوحة إلى مفوضة العلاقات الخارجية في الإتحاد الأوروبي



المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا
Arab Organisation for Human Rights in UK

Date:9/03/2010

Your Excellency,

Ms. Catherine Ashton
High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy
R u e d e l a L o i 1 7 5
B – 1 0 4 8 B R U S S E L S
Also by F a x : 3 2 (0) 2 2 8 1 8 0 2 6

Torture at the hands of Palestinian Security Services.

We enclose herewith a copy of our report addressing the treatment of Palestinian detainees at the hands of the Palestinian Security Services [PSS]

We are extremely concerned that the PSS who are receiving aid, support and training from the EU Police are through the EU silence or lack of accountability left to commit serious offences in contravention of the Convention Against Torture which is a sacred piece of international legislation widely and highly regarded by the European states .

As can be seen in the report the PSS have not stopped from using torture in their centers of interrogations or detention. Indeed torture is now widely used and is becoming more systematic contrary to what is publicly announced by the Palestine Authorities officials .

We kindly urge you to intervene in this regard and hope that the EU Police provides the sort of training that will enable the PSS and Palestinian Police to offer its people a safe and secure State of Palestine free from torture .

Finally , we look forward to your comments on the report and more specifically on the real objectives behind the EU Police presence in Palestine .

Yours sincerely

A. Salfiti

AOHR CHAIRMAN

62 Camden Road ,Camden Town,London,NW1 9DR,

Tel:0044(0)2074280880,Fax:0044(0)808280521,E-mail: aohr@europe.com

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

ملحق رقم -2- صور توضح مدربين اوروبيين لعناصر الأجهزة الأمنية





تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا



مركز التدريب في اريحا الذي كلف أكثر من عشر ملايين دولار

تقرير خاص التعذيب في سجون السلطة لا يزال مستمرا

ملحق رقم 3- رسالة من المنظمة العربية موجهة لرئيس الوزراء الفلسطيني:

Arab Organisation for Human Rights in
UK المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا



HE Salam Fayyad ,
Prime Minister
The Palestinian Authority
Ramallah
Palestine .

DATE:15/01/2010

Your Excellency,

We write to express our serious concern as to the unprecedented allegation of the redux of torture in Palestinian prisons and detention centres. We are informed that detainees and inmates are being subjected to different forms of torture including beating, beating with weapon , Shabeh and suspended beating .

In cases where we receive allegations from members of the public [in this case Palestinian citizens] It will be our normal practise to permit the party the subject of such allegations [your government] an opportunity to make a formal reply after which we usually proceed with preparing a report.

In this instance however we believe that the allegations are so serious and require an immediate intervention by way of an enquiry. In this regard we propose the following:

1. Your immediate reply.
2. Your permission for a delegation from our organisation to visit a number of detention centres in which torture is alleged to be practised and to meet present and former detainees and officials representing the Palestinian Authority .
3. Preparing a report with the delegations findings.

We look forward to receiving your response.

Yours truly,


Amjad Salfiti
Chairman,
Arab Organisation of Human Rights (AOHR)-London .

انتهى التقرير